

بسم الله الرحمن الرحيم

(المقدمة)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وكل من سار على نهجه واستن بهداه. أما بعد: فإن السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد كتاب الله عز وجل؛ بل هي مثله إن صحت لقول النبي ﷺ: (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه... الحديث) (١).

ولما كانت سلامة الشريعة الإسلامية متوقفة على سلامة المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي وهو السنة المطهرة، فهي المبينة والشارحة للقرآن الكريم على لسان أكرم الخلق، وأفصح من نطق بالضاد كما قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} (٢)، ولما كانت سلامة السنة المطهرة متوقفة على سلامة أسانيدها، وإتقان رجالها، فلقد عني أئمة الإسلام بالأسانيد عناية فائقة ليس لها مثل، فاعتبروا الإسناد من الدين، والرحلة من أجله سنة مؤكدة عن سلفهم الصالح، والبحث عن رواته جرحاً وتعديلاً أمر واجب لا يفرط فيه أمين.

أخرج الحاكم بإسناده عن يزيد بن هارون قال: قلت لحمام بن زيد: يا أبا إسماعيل هل ذكر الله أصحاب الحديث في القرآن، فقال: بلى، ألم تسمع إلى قول

(١) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ٢/٦١٠ برقم ٤٦٠٤، سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد محمد شاکر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ، ٣٨/٥ برقم ٢٦٦٤، من طريق المقدم ابن معدي كرب روى عنه. قال الترمذي: حديث حسن غريب من هذا الوجه. ينظر: سنن الترمذي، ٣٨/٥.

(٢) سورة النحل: آية ٤٤.

الله تعالى: {فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ} (٣).

قال الحاكم: (في هذا النص دليل على أن العلم المحتج به هو المسموع) (٤)، وهو يعني بذلك السنة النبوية المطهرة التي نقلت لنا شفاهاً بالأسانيد. لذلك حظي المحدثون بمكانة هامة في المجتمع الإسلامي عبر العصور؛ لأنهم يذبون عن سنة النبي ﷺ فينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين كما أخبر المصطفى ﷺ بقوله: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين) (٥). وقد أسفرت جهود هؤلاء المحدثين عن ظهور منهج علمي فريد في نقد المرويات، والرواة، وتمحيص الأخبار لمعرفة المقبول من المردود، وبالتالي الاطمئنان على صحة السنة النبوية.

ومن العلماء من مزج بين الفقه والحديث، فميز بين صحيح الحديث وسقيمة، ولم يتساهل في النقد الحديثي ومنهجه منهج النقاد المتقدمين كمالك، والشافعي، وأحمد، فنتج عن ذلك حكم فقهي مبني على دليل وحجة قوية من السنة النبوية، وهؤلاء هم خواص الخواص الذين جمعوا بين هاتين الصناعتين.

(٣) سورة التوبة: آية ١٢٢.

(٤) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧-١٩٧٧، ٦٧/١.

(٥) مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٩٨٤، مسند عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ٣٤٤/١ برقم ٥٩٩.

والإمامان الطحاوي والبيهقي رحمهما الله تعالى في عداد هؤلاء الأئمة الذين جمعوا بين صناعتي الفقه والحديث كما سيتضح ذلك جلياً في ثنايا هذه الأطروحة.

وأهمية هذه الدراسة تكمن في عرض المنهج النقدي لكلا الإمامين فيما يخص المرويات في كتابيهما شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي، والسنن الكبرى للبيهقي بالدرجة الأولى، وقد انتقل إلى كتبهم الأخرى لكي تتم الفائدة، وخاصة فيما يتعلق بأحكام الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى، وبعض أمثلة تلك الأحكام؛ فإني أجد نفسي مضطراً إلى نقل أحكامه من كتابه الآخر بيان مشكل الآثار لعدم تنصيبه عليه في شرح معاني الآثار.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة اختيار الخطة الآتية في كتابته، فاشتملت على مقدمة، وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة فقد ذكرت فيها أهمية السنة النبوية، ومكانتها في التشريع الإسلامي، ومنهج أئمة النقاد في نقد المرويات، وخاصة أولئك الذين جمعوا بين صناعتي الفقه والحديث ومنهم الطحاوي، والبيهقي رحمهما الله تعالى.

وتناولت في التمهيد التعريف بمفردات العنوان ضمنته مبحثين هما:

المبحث الأول: العلماء الذين جمعوا بين الصناعتين الحديث والفقه.

المبحث الثاني: التعريف بمنهج النقد عند المحدثين ودوافعه.

وقد تضمن مطلبين وهما:

المطلب الأول: النقد في اللغة.

المطلب الثاني: النقد في الاصطلاح.

وأما الفصل الأول فقد خصصته للتعريف بالإمامين الطحاوي والبيهقي

رحمهما الله تعالى، وقد تضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: التعريف بالإمام الطحاوي ومصنفاته.

وقد تضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته وأسرته.

المطلب الثاني: ولادته ونشأته.

المطلب الثالث: وفاته.

المطلب الرابع: بداية طلبه للعلم.

المطلب الخامس: رحلاته.

المطلب السادس: شيوخه وتلاميذه.

المطلب السابع: أهم مصنفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتابه شرح معاني الآثار.

المبحث الثالث: التعريف بالإمام البيهقي ومصنفاته.

وقد تضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته وأسرته.

المطلب الثاني: ولادته ونشأته.

المطلب الثالث: وفاته.

المطلب الرابع: بداية طلبه للعلم.

المطلب الخامس: رحلاته.

المطلب السادس: شيوخه وتلاميذه.

المطلب السابع: أهم مصنفاته.

المبحث الرابع: التعريف بكتاب السنن الكبرى.

وتناولت في الفصل الثاني الأحكام المترتبة على الإسناد من حيث القبول

مهدت له بتمهيد في التعريف بالإسناد وأهميته عند المحدثين، وقسمت هذا الفصل

إلى مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: التعريف بالإسناد وأهميته عند المحدثين.

المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بالحديث من حيث القبول.

وقد تضمن مطلبين، وهما:

المطلب الأول: الحديث الصحيح.

المطلب الثاني: الحديث الحسن.

ومن الجدير بالذكر أن أُبين أن هذا الفصل هو أقل الفصول الخمسة حجماً؛ لأنه يتعلق بأحكام الإمام الطحاوي والبيهقي فيما يخص الحديث المقبول بقسميه الصحيح والحسن، ومن المعلوم عند أهل العلم أن النقد الحديثي إنما يكثر في الأحكام المتعلقة بالحديث الضعيف (المردود)، لكثرة أنواعه كالمنكر، والشاذ، والمضطرب، والمعل،...، الخ.

وكذلك الأحكام المتعلقة بين الصحيح والحسن والضعيف، كالمرفوع، والموقوف، والمسند، وال متصل، وغيرها، فكان من الطبيعي أن يأتي هذا الفصل أقل حجماً من بقية الفصول الأخرى.

وأما الفصل الثالث فقد عرضت فيه أحكام الطحاوي والبيهقي المتعلقة بالحديث من حيث الرد مهدت له بتمهيد تناولت فيه التعريف بالحديث المرذود وأسباب رده، وقد تضمن هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: المرذود بسبب السقط الظاهر من الإسناد.

وقد تضمن أربعة مطالب وكما يأتي:

المطلب الأول: المعلق.

المطلب الثاني: المعضل.

المطلب الثالث: المنقطع.

المطلب الرابع: المرسل.

المبحث الثاني: المرذود بسبب السقط الخفي من الإسناد.

وقد تضمن المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التدايس.

المطلب الثاني: المرسل الخفي.

المبحث الثالث: المردود بسبب طعن في الراوي.

مهدت له أيضا بتمهيد بينت فيه المراد بالطعن في الراوي، وأسباب الطعن

في الراوي، وقد تضمن هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: الضعيف.

المطلب الثاني: الموضوع.

المطلب الثالث: المنكر.

المطلب الرابع: الشاذ.

المطلب الخامس: المعلل.

المطلب السادس: المضطرب.

المطلب السابع: المدرج.

المطلب الثامن: المقلوب.

وتناولت في الفصل الرابع أحكام الطحاوي والبيهقي المتعلقة بالأنواع

المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف.

وقد مهدت له بتمهيد وضحت فيه المقصود بهذه الأنواع المشتركة، وقد

تضمن مبحثين رئيسين، وهما كالآتي:

المبحث الأول: تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه.

وقد تضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: المرفوع.

المطلب الثاني: الموقوف.

المطلب الثالث: المقطوع.

المطلب الرابع: المسند.

المطلب الخامس: المتصل.

المبحث الثاني: أحكامهم المتعلقة بأنواع أخرى مشتركة بين الصحيح

والحسن والضعيف.

وقد تضمن هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: المشهور.

المطلب الثاني: العزيز.

المطلب الثالث: الغريب.

المطلب الرابع: المعنعن والمؤنن.

المطلب الخامس: الإسناد العالي والنازل.

المطلب السادس: زيادة الثقة.

المطلب السابع: الاعتبار والتابع والشاهد.

وأما الفصل الخامس، فقد تناولت فيه أحكام الطحاوي والبيهقي المتعلقة

بالجرح والتعديل .

وقد تضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: التعريف بعلم الجرح والتعديل.

وقد تضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف علم الجرح والتعديل وأهميته.

المطلب الثاني: أدلة مشروعيته.

المطلب الثالث: مراتب الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: أحكام الإمام الطحاوي المتعلقة بالجرح والتعديل.

المبحث الثالث: أحكام الإمام البيهقي المتعلقة بالجرح والتعديل.

وختمت هذه الأطروحة بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

أما منهجي في البحث : فيمكن إجماله بما يأتي:

١- فإني وعلى الرغم من قصر باعي في هذا المجال أحببت أن أطرق باب هذا الموضوع لأجمع ما تيسر من مادة علمية تتعلق به، فقامت بمراجعة كتابي شرح معاني الآثار، والسنن الكبرى للإمامين الطحاوي والبيهقي رحمهما الله تعالى.

٢- كما قمت بمراجعة بعض الدراسات التي تناولت منهجها بصورة عامة، ومنها لأساتذة أفاضل قد سبقوني في هذا المجال، كالدكتور عبد الرزاق أحمد عبد الرزاق الذي تقدم برسالة بعنوان: (منهج البيهقي في الحديث في السنن الكبرى)، وأطروحة تقدم بها الدكتور ثابت حسين الخزرجي رحمه الله تعالى بعنوان: (الإمام الطحاوي ومنهجه في شرح معاني الآثار)، قُدمت كلاهما إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد.

٣- وكنت بجانب هذا وذلك أراجع بعضاً من كتب علوم الحديث فإن للمحدثين فضلاً كبيراً في نقد المرويات، ككتاب معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري، وكتاب الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، وكتاب علوم الحديث لابن الصلاح الشهرزوري، وكتاب الموقظة للإمام الذهبي، وكتاب نزهة النظر لابن حجر العسقلاني، وكتاب تدريب الراوي للسيوطي، وغيرها.

٤- كما قمت بمراجعة بعض الكتب العصرية، مثل كتاب الباعث الحثيث للعلامة أحمد شاكر، وكتاب تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان، وشرح الموقظة للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد، وغيرها.

٥- أما ما يخص موضوع أطروحتي: (منهج محدثي الفقهاء في نقد المرويات دراسة مقارنة)، فإني أردت أن أبين أثر المحدثين الفقهاء في نقد المرويات، وتأثير ذلك على الأحكام الشرعية العملية، والاستنباط الفقهي بعد النظر في صحة الدليل.

والإمامان الطحاوي والبيهقي كلاهما من محدثي الفقهاء، فقد جمعا بين صناعتي الفقه والحديث، يتضح ذلك جلياً لكل من طالع الكتابين، وقد كان للنقد الحديثي لكليهما الأثر الواضح في صياغة الحكم الشرعي الذي انتهجه كلاهما، وكما سيتضح ذلك جلياً في ثنايا هذه الأطروحة.

٦- وما أردت أن أنهجه في هذه الأطروحة والذي يتعلق بنقد المرويات له تعلق كبير بعلم مصطلح الحديث الذي يُعنى بمعرفة المقبول من المردود، والصحيح من السقيم، والمُشترك بينهما، والذي نشأ مع بداية الإسناد، وتطور على يد علماء المصطلح الأول كالخطيب البغدادي، وابن الصلاح، والنووي، وابن حجر، وغيرهم رحمهم الله تعالى.

والإمامان الطحاوي والبيهقي رحمهما الله تعالى استعملا بعضاً من المصطلحات التي كانت متداولة في نقد المرويات، والتي تخص علم مصطلح الحديث كالصحيح، والحسن، والضعيف كالمنقطع، والمرسل، والمعلل، والمنكر، وغيرها والمُشترك بين الصحيح والضعيف، كالمشهور، والغريب، والمتصل، وغيرها، ولكنهما لم يستوعبا جميع هذه الأنواع؛ لأن علم المصطلح لم يكن قد استقر بجميع أنواعه في عصرهما، ولكن الذي يُطالع الكتابين بإمعان يستخرج منهما أغلب هذه الأنواع، وهذه هي الصعوبة التي لقيتها لعدم تنصيبهما على هذه الأنواع مثل المعضل، والعزیز، والمعلق، وقد بينت ذلك عند التعرض لكل نوع من هذه الأنواع.

وأخيراً، فإنني لم آل جهداً في إخراجه على أحسن صورة، وأكمل وجه، مبتغياً بذلك مرضاة رب العالمين، فإن كان كما ابتغي فالمنة من الله رب العالمين فهو الذي وفقني وهداني إلى الصواب، وإن كانت الأخرى فمني، فهو عمل البشر الذي لا يسلم من الزلل والتقصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .